دراسة لتجارب الدول
فى مجال التنمية والاستثمار السياحى

أولاً : المتطلبات المحفزة على الاستثمار والمشجعة على التنمية السياحية.

ثانيًا : العوامل المؤثرة فى الاستثمار والتنمية السياحية.

ثالثًا : أهمية المناخ الاستثمارى.

رابعًا : مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحى فى العالم.

خامسًا : نماذج:

(١) مصر.

(٢) المغرب.

(٣) سلطنة عمان.

(٤) البحرين.

(٥) الأردن.

(٦) سوريا.

يتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا لمرافق الإقامة وخدمات النقل والبنية التحتية، وتساهم البحوث والدراسات فى وضع وتحديد سياسات الاستثمار فى المناطق السياحية المختلفة، وما يلزم لتحريك الاستثمار لكافة أوجه التنمية المطلوبة، بالمقارنة بدراسة فرص الاستثمار لكافة أوجه التنمية المطلوبة، بالمقارنة بدراسة فرص الاستثمار المحلية والعالمية المتاحة، وتحدد الحكومة مصادر تمويل مشاريع البنية التحتية، وتهدف التنمية السياحية إلى تحقيق الاستغلال الأمثل والأشمل للبنية التحتية المتوفرة والقائمة والجديدة.

ويتطلب تطبيق سياسات الاستثمار وضع القوانين والتشريعات المحفزة على الاستثمار والتى تعمل الدول على تنفيذها وفيما يلى يتم عرض:

أ- أهم المتطلبات المساعدة والمشجعة على الاستثمار والتنمية السياحية.

ب- مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحى.

جـ- توصيات مؤتمر الاستثمار السياحى والفندقى فى البلاد العربية.

د- دراسة لتجارب بعض الدول فى ضوء تطلعاتها السياحية وأهدافها التنموية.

أولاً: المتطلبات المحفزة على الاستثمار والمشجعة على التنمية السياحية:

تقوم الدول المعنية بالتنمية السياحية بوضع الأسس والقواعد التى سيتم الالتزام بها لتشجيع التنمية السياحية والتى تدور عادة حول التوجهات التالية:

- توفير الأراضى بأسعار تشجيعية.
- توفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر لتشجيعه على الاستثمار.
- توفير البنية التحتية ضمن موقع المشروع أو جزء منه بحيث تسترد التكلفة مقابل إيجاد المنشآت.
- إعفاء كلى أو جزئى من رسوم الجمارك على المستوردات المستخدمة فى الاستثمار.

- تخفيض أو إلغاء ضرائب الملكيات لعدد من السنوات.
- توفير المساعدات المالية على قيمة الفوائد للقروض لعدد من السنوات.
- إطالة فترات السماح للدفع على القروض المقدمة.
- توفير منح لتدريب الكوادر العاملة فى السياحة.
- توفير الضمانات مقابل عدم التأميم أو مصادرة الاستثمارات.
- توفير الحوافز للمشاريع الموافق عليها، والتى تنسجم مع البرامج والمشاريع والخطط التنموية، وذات التنظيم الملائم، وقد تكون الحوافز فقط لنوع معين من المشاريع.
- تشجيع الجهود المشتركة لكافة الفروع الاقتصادية التى تهتم بالسياحة بشكل مباشر أو غير مباشر كصناعة الفنادق والإيواء التكميلى ووكلات السفر، ووسائل النقل والمواصلات باستثمار الأموال فى المشاريع السياحية، وبخلق الظروف الملائمة لتسهيل الاستثمارات الأجنبية فى مجال السياحة، وذلك لما تعانى منه الدول النامية من النقص الذاتى الشديد من مصادر الأموال، حيث يجلب الاستثمار الأجنبى معه العديد من المزايا مثل تقديرات أكثر واقعية للعمل السياحى، ومهارات العاملين، وخبرات تشجيع المبيعات وفى التسويق.[١]،[٢]،[٣]

ثانيًا: العوامل المؤثرة فى الاستثمار والتنمية السياحية:

من المعروف أن التنمية والاستثمار السياحى يتأثر بعدة عوامل أهمها:

- مدى تبسيط الإجراءات الحكومية وعدم التقيد بالروتين، والحوافز المتاحة من الدولة للراغبين فى الاستثمار السياحى، واستعداد الإدارات الحكومية لتقديم العون والمعلومات وكذلك التسهيلات للمستثمرين.
- مدى توافر عنصر الأرض المناسبة للاستثمار السياحى.

---

(١) أحمد الجلاد، أطور الاتجاهات الحديثة فى السياحة، الكتب، القاهرة.

(٢) عثمان غنيم، التخطيط السياحى،(مرجع سابق).

(٣) حامد السايح: معالم فى طريق التنمية، محاضرات غير منشورة معهد الدراسات المصرية سنة ٧٠.

- المناخ الاستثمارى السائد فى البلاد.

ثالثًا: أهمية المناخ الاستثمارى:

إن الإعفاءات هى حافز هام، ولكن المستثمر يقوم بالبدء قبل الاستثمار بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع حيث تكون الإعفاءات هى إحدى معطيات هذه الدراسة ولا يقوم بتنفيذ هذا الاستثمار، إلا إذا بينت دراسة الجدوى الاقتصادية أن مشروعه رابحا سواء كان ذلك بوجود إعفاءات أو عدم وجودها، ولن ينفذ المستثمر المشروع إذا بينت الدراسة أن ربحيته غير كافية حتى مع وجود الإعفاءات.

ولكن تلك الإعفاءات الضريبية غير كافية بمفردها بل لابد وأن يتوفر المناخ الاستثمارى المشجع، وهذا هو العنصر الرئيسى والأساسى لقيامها ولذلك يجمع المتخصصون أن أهم العوامل التى تشكل المناخ الاستثمارى المشجع هى:

أ- إنشاء البنى التحتية (Infrastructure) الملائمة فى المناطق السياحية وتشمل ما يعرف بالمرافق العامة وهى:

- ميله الشرب، الصرف الصحى، الكهرباء، هاتف واتصالات، إلخ.
- النقل بكافة أنواعه: شبكة الطرق البرية الرئيسية والفرعية الجيدة، إشارات طرقية واضحة، مواقف للسيارات، مطارات، مرافئ، سكك حديدية إن أمكن فى حال توفرها جسور وأنفاق.

ب- بنى أو متطلبات أساسية:[1]

بنوك مصرفية أسواق تجارية محلات مستوصفات مشافى أجهزة أو مراكز شرطة.

ج- التشريعات والأنظمة الواضحة والإجراءات المبسطة والمعممة لخدمة أهداف الاستثمار السياحى مع الإسراع بإجراءات التقاضى والالتزام بالقوانين والأحكام القضائية وتنفيذها.

د- اليد العاملة المدربة: إن استخدام اليد الإنسانية فى العمل السياحى أمر لابد منه، فكلما تطورت الصناعة السياحية، تطلب ذلك مزيدا من الأيدى العاملة

(١) د. عثمان عاندى: الصناعة السياحية، رئيس الاتحاد العربى للسياحة والفنادق، مقالات وأبحاث.

بخلاف معظم الصناعات الأخرى فالعمل السياحى دائم التغير والتطور أكان من حيث نوعيات السياح أو أذواقهم ومتطلباتهم أو من حيث التطور التقنى.

هـ- تسهيلات فى مراكز الحدود من جميع السلطات وإمكانية منح تأشيرات دخول فى هذه المراكز خاصة بعد دخول الكمبيوتر والإمكانيات الضخمة التى تقدمها هذه التقنيات لهذه الغاية.

و- مكاتب سياحية للتسويق والتنشيط فى الخارج وفى المراكز الحدودية.

رابعًا: مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحى فى العالم:

بعد أن أصبحت السياحة الصناعية الاولى فى العالم اتجهت كافة الدول النامية والمتقدمة إلى توسيع نطاق التنمية والاستثمار السياحى بها لزيادة نسبة إنفاق السائحين وزيادة العائد الاقتصادى الهائل للسياحة خاصة وأن العاملين فى قطاع السياحة قد تزايدت أعدادهم بما يساوى عدد العاملين فى الصناعات الخمس الاقتصادية وهى صناعة الالكترونيات، الكهرباء، الحديد والصلب، النسيج والسيارات حيث يمثل عدد العاملين ١١٪ من عدد القوى العاملة فى العالم ووفقًا للتوقعات فسيبلغ حجم الإنفاق السياحى وعدد السواح فى العالم فى العقدين المقبلين:

العام	عدد السواح (ملايين)	الانفاق (مليار دولار)
٢٠١٠	١٠١٨	١٥٥٠
٢٠٢٠	١٦٠٠	٢٠٠٠

فالسياحة إذا، لم تعد للترفيه أو للنزهة، ولم تصبح صناعة فقط بل أولى صناعات العالم، ولهذه الأسباب تسعى الدول كافة إلى تنمية وتشجيع التنمية والاستثمار السياحى غير أن هناك مقومات لنجاح هذه العملية وتتمثل هذه المقومات فى عالمنا العربى فيما يلى:

(١) مقومات نجاح التنمية السياحية فى العالم العربى:

ولتحقيق الأهداف التنموية فى مجال السياحة تعقد الكثير من المؤتمرات لوضع

الضوابط والمؤشرات التى تساعد على ذلك فى كثير من الدول العربية، وكان من أهم هذه المؤتمرات مؤتمر دمشق عن فرص الاستثمار فى السياحة والقطاع الفندقى فى البلاد العربية) والذى عقد سنة ١٩٩٥ فى أواخر القرن العشرين ومازالت توصياته موضع التنفيذ.

توصيات مؤتمر الاستثمار السياحى والفندقى فى البلاد العربية المنعقد بدمشق فى الفترة من ١٣ ١٥ آذار ١٩٩٥:

عقد فى دمشق عام ١٩٩٥ مؤتمر "فرص الاستثمار فى السياحة والقطاع الفندقى فى البلاد العربية" بمبادرة من الاتحاد العربى للفنادق والسياحة بالمشاركة مع جهات عربية ودولية منهم مندوبين عن البنك الدولى ومصرفيين من أمريكا واليابان وأوروبا والبلاد العربية وجميع شركات الإدارة الفندقية العالمية حيث شارك قرابة ٥٠٠ مشارك.

والتى أجمعت مداخلات وملاحظات رجل الأعمال والمستثمرين العرب على تأكيد مجموعة من التوصيات الهامة وكان أهمها:

أ- أهمية وجود تشريعات واضحة للاستثمارات السياحية والفندقية بغرض التقليل ما أمكن من الاجتهاد فى التفسير، حتى إن كان ثمة حاجة للاجتهاد فى التفسير فيجب أن يكون لصالح مرونة وتسهيل وتشجيع وحفز الاستثمارات فقط، وليس العكس.

ب- الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة، والإسراع فى إجراءات التقاضى، والالتزام بتنفيذ أحكام القضاء وهيئات التحكيم، لدعم ثقة المستثمرين بمصداقية الدول المضيفة للاستثمارات لحفز الأموال والقدوم إليها بدلا من الهروب منها.

ج- اتباع سياسات نقدية ومالية متحررة باعتبار أن ذلك محفز أساسى للاستثمارات.

د- تنظيم وتطوير أسواق رأس المال باعتبارها آلية هامة من آليات تمويل المشروعات.

هـ- إن تنمية الحركة السياحية بين الدول العربية واجتذاب المزيد من السياح

العرب والأجانب يستدعى بالضرورة إعطاء أقصى تسهيلات ممكنة بالنسبة لإجراءات الحصول على تأشيرات الدخول سواء للمجموعات السياحية أو للأفراد على الحدود، كما يقتضى الأمر حسن استقبال ومعاملة السياحة من مختلف المنافذ البرية والبحرية والجوية، والاهتمام الجدى بتدريب وتوعية العاملين فى هذا المجال لأهمية عملهم باعتبارهم الواجهة الأولى التى يقابلها السياح.

و- تقوم الجهات المنظمة منفردة أو بالتعاون والتنسيق بين بعضها أو كلها بالعمل على إعداد برامج عملية على مستوى القطر العربى الواحد أو المنطقة العربية أو الوطن العربى بكامله، بغية تنشيط الاستثمار السياحى والفندقى وتحسين فرص الاستثمار ليجابه التحديات المستقبلية ولينال نصيبه من واردات السياحة العالمية بما يتناسب مع كنوزه وثرواته.

خامسًا: نماذج التنمية والاستثمار السياحى فى الدول العربية:

أولا: التنمية والاستثمار السياحى فى مصر:

تشجيع التنمية السياحية من حيث وضع الاستراتيجيات المناسبة حسب التجربة المصرية فى مجال التنمية:

مدخل إجرائى:

أولا: قامت الحكومة المصرية بتخصيص الأراضى وتهيئة البنية الأساسية، وإعفاء المشروعات السياحية من أية ضرائب لمدة عشرة سنوات من تاريخ بدء التشغيل الفعلى، وإعفاء التوسعات لفترة مماثلة.

ثانيا: تشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مشروعات قريبة ضخمة من مشروعات البنية الأساسية من إنشاء مطارات – وتهيئة وإعداد طرق توصل على هذه المطارات – والمشاركة فى مشروعات خطوط المياه وغيرها.

ثالثًا: إصدار القوانين ووضع التشريعات التى تمكن وتيسر تنفيذ السياسات التنموية السياحية بوضع الحوافز والتيسيرات للمستثمرين لاستيراد حلجاتهم ومعداتهم اللازمة لتشغيل المشروع من الخارج وتنفيذ القرارات الخاصة بتحفيز الاستثمار.

رابعًا: عند البدء فى تشغيل المشروع السياحى تتولى الإدارات المختصة تطبيق قوانين التيسيرات والإعفاءات فيما يخص الآلات والأجهزة اللازمة لتشغيل المنشأة من الداخل، وأيضًا تيسير استيراد عربات النقل من حافلات أو تاكسيات أو عربات خدمة وسيارات مجهزة لخدمة المشروع (سيارات تنظيف وجمع القمامة – سيارات رش – سيارات مجهزة كمطبخ – سيارة إسعاف أو إطفاء – سيارة فان – سيارة مجهزة بمولد كهربائى) وغيرها من معدات النقل والخدمة.

(١) التنمية السياحية ودور الدولة فى مصر (دراسة حالة)

بعد أن أصبحت السياحة تمثل صناعة شاملة متنوعة وأصبحت تساهم فى تحقيق التنمية شأن أهم الصناعات الخدمية التصديرية[١]، حيث تعد صادرات غير منظورة ومصدرا رئيسيا من مصادر الاقتصاد القومى، وذلك بمساهمتها فى تحقيق التنمية الشاملة والخروج من الوادى الضيق إلى آفاق أرحب وذلك بعد أن أضافت إلى المعمور المصرى ١١ ألف كيلو متر مربع أى ١١٪ من مساحة مصر، من خلال ٦٠ مركزا سياحيا جديدا للتنمية منتشرة فى مصر.

والسياحة وإن كانت صناعة إلا أنها تختلف عن باقى الصناعات فى طبيعة مواردها وفى طبيعة استثمارها فالسياحة كصناعة تعتمد على الموارد الطبيعية التى ترتبط بالمكان، وتعتمد فى استثماراتها على إقامة المشروعات التى تستثمر هذه الموارد والخصائص الطبيعية.

بما يؤكد أن السياحة ترتبط بالتنمية الإقليمية التى تركز على خصائص وسمات البيئة المحلية، ومن ثم العمل على استثمار الموارد المتاحة والمتوفرة فى المنطقة، وإبراز خصائص الإقليم ومميزاته بما يحقق له الاستثمار المناسب دون الإخلال بالعوامل الجاذبة المميزة للإقليم ودون المساس بموارده الطبيعية بالانتقاص منها أو استغلالها.

---

(١) عبد الرحمن سليم: التنمية السياحية فى الوادى الجديد وزارة السياحة مجلة السياحة العدد الخامس، سبتمبر سنة ١٩٨٨.

وتنجح التنمية السياحية إذا نجحت فى إقامة وتشييد مراكز تحتوى على كافة الخدمات التى يحتاجها السائح أثناء إقامته بالعمل على تركيز الخدمات السياحية التى يحتاج إليها السائح فمن المعروف أن التجمع المكانى للخدمات السياحية يضاعف الناتج أو العائد من الاستثمارات حيث إن توسيع القاعدة وتعدد الفرص السياحية تزيد من القدرة على اجتذاب الطلب ويساهم فى تكوين الصورة الطيبة للمركز السياحى.

ومن هنا كانت أهمية تركيز مشروعات التنمية السياحية على تجميع مناطق ومراكز السياحة التى تتضمن كافة أنواع السياحات بالإضافة إلى المنشآت المختلفة ومناطق الإعاشة والخدمات التى يحتاجها السائح ووسائل الترفيه من ملاعب رياضية لممارسة كافة الرياضات ووسائل الانتقال التى يحتاجها السائح وحدائق وشواطئ وجبال ونباتات وخضرة ومياه ووسائل انتقال تساعد على القيام بالزيارات والرحلات المختلفة.

(٢) أهمية التنمية السياحية:

يفيد تحقيق التنمية السلحلية فى:

١- سرعة تحقيق عائد المشروعات واسترداد الأموال التى أنفقت ودفع عجلة التنمية.

٢- تشغيل كثير من العمالة فى تلك المشروعات وإيجاد الأسواق الاستهلاكية وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية.

٣- جذب أعداد جديدة من السائحين خاصة عند تقديم السلعة الجديدة وعند تحقيق التنوع فى السلع والخدمات بما يحقق رضاء كافة الأذواق والمستويات وبما يحقق للسائح الحصول على الفرص المتنوعة للاستمتاع بالخدمات والتسهيلات والمغريات المختلفة والتى تتناسب مع سياحة المجموعات.

والتنمية السياحية لا تقوم على أساس إنشاء مشروع واحد أو عدد من المشروعات فى مجال معين، بل تتوقف على التنمية الشاملة لموارد الإقليم الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية التى تهيئ سبل الحياة والإعاشة المتطورة للسائحين الذين يزورون المنطقة ويقيمون فيها لفترات مختلفة، ويتطلب ذلك النهوض بالبيئة المحلية حضرية كانت أم غير حضرية عن طريق خلق المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى قد يفتقر إليها الإقليم. وإعادة توزيع التجمعات السكانية وتوفير الإسكان اللازم للعمال الذين يتم توظيفهم فى المشروعات السياحية الخدمية الجديدة.

كما تعتمد التنمية السياحية على توفير المناخ المناسب والمشجع على التنمية وهذا الدور هو من أهم الأدوار والتى يجب أن توفرها الدولة للمستثمرين والعاملين فى المجال السياحى.

(٣) دور الدولة فى تشجيع التنمية السياحية (فى مصر):

حتى يتحقق العائد المنتظر من السياحة وتتحقق النظرة الطموحة للسياحة التى يرجوها كل المهتمين بالسياحة، وتصبح البلاد فى مقدمة الدول الراسخة فى طريق السياحة العالمية[1] تصبح السياحة من أهم عوامل التنمية ومن أهم مصادرها ومن أهم عوامل القضاء على المشكلات المزمنة وتوفير المزيد من العملات الصعبة كان لابد من قيام الدولة بتدعيم خطط التنمية السياحية وزيادة الحوافز التى تقدمها للمستثمرين بل وتذليل الصعوبات التى تحد من تدفق السياحة فى البلاد اتجهت الدولة إلى اتخاذ بعض الخطوات التى أهمها.

(أ) إنفاق ما يقرب من ٦٠ مليار دولار (أكثر من ٢٠٠ مليار جنية) على مشروعات البنية الأساسية والمرافق القومية التى سهلت إتمام التنمية فى المناطق النائية (سواحل البحر الأحمر – خليج العقبة – جنوب الوادى إلخ).

(ب) وضع برامج الإصلاح المالى والنقدى ثم التحرير الاقتصادى التى نجحت فى تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد السوق بشكل تدريجى متزن يراعى الأبعاد الاجتماعية، والعمل على تثبيت سعر صرف الجنية المصرى إزاء العملات الأجنبية، وتعزيز مبادرات القطاع الخاص.

---

(١) صناعة السياحة فى عهد مبارك: كلمة د. ممدوح البلتاجى فى مؤتمر منطقة رأس سدر، والأهرام فى ٩/١٧/ ٩٨

(جـ) تطوير قوانين الاستثمار ودمجها فى قانون موحد اعتبارًا من عام ١٩٩٧ "بضم حزمة" من الضمانات والإعفاءات والحوافز الجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وفى هذا المجال قامت الدولة بتقديم مجموعة من الإعفاءات والضمانات كانت أهم الإعفاءات والضمانات التى تقدمها الدولة للاستثمار السياحى فى مصر:

أهم هذه المزايا والإعفاءات التى تقدم للمستثمرين هى:

١- تخصيص الأراضى اللازمة للمشروعات بسعر رمزى (دولار واحد للمتر المربع يسدد على ١٠ سنوات).

٢- إعفاء المشروع السياحى الجديد من الضرائب لمدة ١٠ سنوات اعتبارًا من تاريخ التشغيل الفعلى، كذا إعفاء التوسعات لفترات مماثلة.

٣- تحصيل رسم جمركى موحد ومخفض (٥٪ فقط) على جميع احتياجات ولوازم المشروع المستوردة من الخارج.

٤- حرية إعادة تصدير راس المال والأرباح للخارج بلا قيود وفقًا لقانون النقد الأجنبى الأخير.

٥- حرية التصرف فى المشروع وعدم خضوعه للمصادرة أو التأميم.

٦- توفير الخبرة والمشورة الفنية والمخططات العامة بمعرفة خبراء هيئة التنمية السياحية، ومن واقع دراسات وخبراء البيوت العالمية المعاونة مع الهيئة.

٧- استصدار مجموعة مهمة من القرارات الحكومية الداعمة للنشاط السياحى منذ فبراير ١٩٩٦، بعضها يتعلق بوضع قواعد ليبرالية للطيران العارض القادم إلى مصر.

٨- إحياء المجلس الأعلى للسياحة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لمتابعة العمل السياحى وتذليل أى معوقات تعترضه، وتشكيل اللجنة الوزارية العليا للتنمية السياحية التى تشرف على سياسة التنمية داخل وخارج كردونات المدن.

٩- إقرار مجلس الوزراء لعدة توصيات للمجلس الأعلى للسياحة لتعزيز النشاط السياحى وهى:

- تقرير الاعتمادات اللازمة للانتهاء من مشروع خط مياه ا لكريمات الغردقة.
- طرح إنشاء مطار مرسى علم بمعرفة القطاع الخاص وقد كان الفكر الاقتصادى الجديد المتضمن فى ورقة وزارة السياحة فى هذا الشأن بداية قوية لتعميم نظام. B.O.T. فى جميع المرافق القومية الكبرى (كمحطات الكهرباء، والطرق والموانئ) مما أوجد قدرة تمويلية إضافية من جانب القطاع الخاص لتطوير البنية الأساسية وخفف من أعباء الموازنة العامة للدولة لتوجيهها إلى أولويات اجتماعية أخرى كالصحة والتعليم وغيرها.
- قيام القطاع الخاص بإقامة الطرق الخادمة لمطار مرسى علم والخادمة للسياحة فى الصحراء الغربية والمؤدية إلى المناطق الأثرية.
- إعادة النظر فى الرسوم التى يتحملها السائح القادم إلى مصر.
- إعفاء الوفود الإعلامية وبعثات التصوير الزائرة لمصر من رسوم تصوير المناطق السياحية والمتاحف.
- إعطاء محور السياحة أولوية متقدمة فى المشروعات الكبرى للتنمية، سواء بالنسبة للمشروع القومى لتنمية سيناء، أو المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى.
- تخصيص الأراضى والمناطق اللازمة للتنمية السياحية فى إطار الخريطة القومية للاستثمار.
- تشجيع الدور الذى يقوم به القطاع السياحى الخاص وتنظيماته المختلفة سواء فى مجال الاستثمار السياحى أو التسويق الخارجى.

(٤) دور الدولة فى تدعيم القطاع السياحى:

ومن المعروف أن الموارد السياحية متجددة وأنها مرتبطة بشخصية الإقليم وطبيعة الحياة به وبالنسيج الاجتماعى الموجود به لذا كان من الضرورى القيام بالتخطيط والإدارة لتشجيع الاستثمار فى كل إقليم واعد يمكن أن يضيف إلى الإمكانات السياحية المتوفرة ووضع القوانين والتيسيرات اللازمة لتشجيع وتدعيم هذا القطاع الهام ورعايته خاصة وأن غياب هذه الرعاية قد يؤدى إلى تدمير هذه الصناعة وعرقلة نموها.

لذلك تقوم السياسة العامة للدولة على دعم وتشجيع الاستثمار السياحة باعتبار السياحة قاطرة التنمية الاقتصادية ومن هذا المنظور فإن السياسة الحالية لوزارة السياحة تسير على دعم وتشجيع الاستثمار الخاص وإصدار القرارات والقوانين التى تعمل على تقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات للمستثمرين وإزالة كافة العقبات التى تواجه المشروعات السياحية والتنسيق مع الوزارات والهيئات المختلفة لهذا الغرض.

وفى هذا الصدد قامت الدولة بتقديم العديد من الحوافز للمستثمرين فى القطاع السياحى وذلك تيسيرًا وتشجيًا لهم للعمل والاتجاه للاستثمار فى مجال السياحة وأهم هذه الحوافز ما يلى:

١- الإعفاءات الجمركية.

٢- الإعفاءات الضريبية.

وفى هذا الصدد تقوم الإدارة العامة للاحتياجات والتى تقع ضمن تنظيم الإدارة المركزية للتراخيص والاحتياجات بوزارة السياحة بما يلى:

١- إصدار الموافقات الاستيرادية والجمركية للمنشآت الفندقية والسياحية وشركات السياحة لاستيراد احتياجاتها من المعدات والآلات والأجهزة اللازمة لإنشائها، وكذلك كافة مستلزمات التشغيل من أغذية ومشروبات وقطع غيار بالإضافة إلى وسائل النقل السياحى اللازمة للأغراض السياحية.

٢- تقديم المعاونة والمشورة الفنية للمنشآت فى المجالين الاستيرادى والجمركى والعمل على حل المشكلات التى تواجه المنشآت السياحية والفندقية والاتصال بالجهات المختلفة كمصلحة الجمارك ووزارة المالية لحل أى مشكلة طارئة تواجه المشروعات السياحية للإفراج عن المستلزمات الواردة لها من خلال التنسيق المستمر مع هذه الجهات.

٣- تشجيع الاستثمار والتنمية السياحية وذلك عن طريق إعداد القرارات الخاصة بالتيسير على المستثمرين وتشجيع الاستثمار السياحى وذلك عن طريق:

أ) التيسيرات الاستيرادية:

يسمح للمنشآت الفندقية والسياحية وشركات السياحة باستيراد كافة احتياجاتها من الخارج سواء فى ذلك معدات الإنشاء والتجهيزات أو مستلزمات التشغيل المختلفة دون أية قيود وتصدر الموافقات الاستيرادية والجمركية اللازمة لذلك من الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة. وبموجبها يتم الإفراج عن المستلزمات من الجمارك فى سهولة ويسر دون أي معوقات.

ومن المعلوم أنه يوجد فى مصر حاليا صناعة متطورة تسمح بتوفير العديد من المعدات الفندقية التى تغنى المستثمر عن الاستيراد من الخارج والمستخدمة فى المنشآت الفندقية والسياحية بدرجاتها المختلفة بكفاءة تامة.

ب) الإعفاءات الجمركية:

تتمتع المعدات والآلات والأجهزة الواردة للمشروعات الفندقية تحت الإنشاء ووسائل النقل الواردة لشركات السياحة بالإعفاء الجمركى وذلك بأن تطبق عليها ضريبة جمركية موحدة (٥٪) ويصدر بذلك موافقات من الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة تتيح للمنشآت الإفراج من الجمارك عن المعدات الواردة لها مع التمتع بالإعفاء الجمركى المذكور حيث تبلغ نسبة الإعفاء الجمركى كما يلى:

١ـ نسب الإعفاء الجمركى:

(أ) الإعفاء الجمركى الكامل (٥٥٪):

وذلك بالنسبة لما يستورد من الآلات والمعدات والأجهزة للمنشآت الفندقية تحت الإنشاء ويمتد هذا الإعفاء إلى ما بعد الترخيص بتشغيلها سنة كملة لاستكمل المعدات اللازمة لها ويشمل هذا الإعفاء ما تستورده شركات السياحة من أتوبيسات وميكروباصات طوال عمر الشركة كما يشمل الإعفاء الجمركى أيضا ما تستورده شركات النقل السياحى المتخصصة فى الليموزين بالنسبة لما تستورده من سيارات ركوب للأغراض السياحية إلا أنه فى حالة الإحلال والتجديد للسيارات المستهلكة فإن السيارات الجديدة تتمتع بتخفيض جمركى قدره (٥٠٪ من الضريبة الجمركية الأصلية).

وقد أصدرت الوزارة ضوابط التشغيل الخاصة بسيارات الليموزين لإلزام الشركات الالتزام بها.

وقد عرضت التوسعات الخاصة بالليموزين على مجلس الدولة (إدارة الفتوى) للبت فى مدى قانونية سريان الإعفاء الجمركى عن السيارات التى ترد لشركات النقل السياحى بالليموزين نتيجة زيادة رأس مالها.

(ب) **التخفيض الجمركى (٥٠%):**

وذلك لحالات الإحلال والتجديد بالمنشآت طبقا للقرار الجمهورى رقم ٣٠٤ لسنة ٨٩ بتطبيق ضريبة جمركية مخفضة تعادل (٥٠٪) من الضريبة الأصلية للصنف وبشرط ألا تقل الضريبة المحصلة فى النهاية عن (٢٠٪) من قيمة المعدة.

حالات الإحلال والتجديد هى:

(أ) إحلال وتجديد معدة محل معدة أخرى مستهلكة أو بغرض التطوير فى المعدات الحالية.

(ب) إحلال وتجديد شامل فى المنشآت بإضافة خدمات جديدة إليها.

٢ـ الجهات المتمتعة بالإعفاء الجمركى:

(أ) المنشآت الفندقية من فنادق وقرى سياحية طالما كانت هذه المنشآت تحت الإنشاء.

(ب) المنشآت الفندقية فى مرحلتى الإنشاء المرحلى والتوسع.

(جـ) شركات السياحة وشركات الليموزين بالنسبة لوسائل النقل السياحى من أتوبيس وميكروباص علمًا بأن الإعفاء الجمركى لسيارات الركوب الصغيرة (الليموزين) قاصر على شركات النقل السياحى المتخصصة فى النقل بالليموزين فقط.

٣ـ الأصناف المتمتعة بالإعفاء الجمركى:

(أ) المعدات والآلات والأجهزة التى ترد للمنشآت الفندقية وذلك يسرى على كافة المعدات عدا بعض الأصناف المحدودة والتى تتوفر بكفاءة فى السوق المحلى وهى ثلاجات الغرف حيث توجد مصانع عديدة تنتجها فى مصر والتليفزيونات غير الفندقية وفى حالة رغبة المستثمر فى استيرادها يسمح بذلك مع سداد الرسوم الجمركية عنها.

(ب) وسائل النقل السياحى من أتوبيس أو ميكروباص للنفاذق والقرى السياحية فى المناطق النائية لاستخدامها فى نقل النزلاء من هذه الفنادق والقرى إلى الموانئ والمطارات بهذه المناطق كخدمة مجانية تقدم للنزلاء وذلك تيسيرا وتشجيعا من جانب الدولة للاستثمار السياحى فى هذه المناطق وذلك فى حدود أعداد ونوعيات محددة على النحو التالى:

(أ) أتوبيسات وميكروباص فى حدود ١٠٪ من الطاقة الإيوائية أى أن المنشأة التى طاقتها ٤٠٠ سرير يكون لها الحق فى إعفاء عدد من الأتوبيسات والميكروباص مجموع مقاعدها ٤٠ مقعدا.

(ب) سيارات متخصصة وهى (سيارة ثلاجة، سيارة فنطاس مياه، سيارة كنس وتنظيف الطريق، سيارة مجهزة بمولد كهرباء، سيارة إطفاء، سيارة فان، سيارة جمع قمامة، سيارة للرش، سيارة مجهزة كمطبخ، سيارة إسعاف).

(جـ) وسائل النقل السياحى من أتوبيس وميكروباص لشركات السياحة العامة، وسيارات الليموزين لشركات النقل السياحى المتخصصة فى الليموزين فقط (طاقة الإنشاء فقط).

الجهة المصدرة لموافقات الإعفاء الجمركى:

وتقوم الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة بالموافقة على عمليات الإعفاء الجمركى الخاصة بالشركات والفنادق السياحية وغيرها.

خطوات الإجراءات الاستيرادية والجمركية:

تشجيعا للاستثمار السياحى أصبحت هذه الإجراءت تتم على النحو التالى:

١- تتقدم المشروعات الفندقية والسياحية التى تم الموافقة على إنشائها إلى الإدارة العامة للاحتياجات بوزارة السياحة بطلباتها مرفقا بها عروض الأسعار الخاصة بالأصناف الواردة بالفواتير المبدئية.

٢- تقوم الإدارة العامة للاحتياجات بدراسة الطلبات مع الإدارات المختصة بالوزارة وتصدر الموافقة الاستيرادية التى بموجبها يقوم المستثمر بفتح الاعتماد المستندية.

٣- بعد وصول المعدات يتقدم المستثمر إلى الإدارة العامة للاحتياجات بمستندات الشحن حيث يصدر خطاب إلى الجمارك فى نفس اليوم للإفراج عن المعدات الواردة.

القرارات الخاصة بتحفيز المستثمرين:

بالإضافة إلى ماسبق قامت الوزارة بإصدار العديد من القرارات لتقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات للمستثمرين فى المجال السياحى وأهم هذه القرارات:

١- صدور توصية مجلس الوزراء وقرار وزير المالية ووزير السياحة بأن تكون الشهادة الصادرة من وزير السياحة هى المستند الذى بموجبه تحدد المعاملة الجمركية للمستلزمات الواردة للمنشآت الفندقية والسياحية. وبذلك أصبحت موافقة وزير السياحة على إعفاء الأصناف جمركيا موافقة نهائية تقوم مصلحة الجمارك بتنفيذها على الفور وأصبحت الموافقات الصادرة من الإدارة العامة للاحتياجات إلى مصلحة الجمارك نافذة المفعول دون معوقات وذلك تيسيرا على المستثمرين.

٢- صدور قرار وزير السياحة رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٦ باعتبار اليخت منشأة سياحية أو فندقية تتمتع بالإعفاء الجمركى والضريبى لليخوت التى تعمل فى البحر.

٣- صدور ضوابط العمل لشركات النقل السياحى بالليموزين التى أعطت للشركات حرية العمل وفق آليات السوق والحق فى استيراد العدد الذى تراه مناسبا من السيارات مع إعفائها جمركيا.

٢- التخفيض المستمر لفئات التعريفة الجمركية بمعرفة وزارة المالية حيث أصبح الحد الأقصى للتعريفة الجمركية على الأصناف الواردة بها ٥٥٪ (عدا سيارات الركوب ١٣٥٪) بعد أن كانت تصل إلى ١٥٠٪.

٣- البت فى الطلبات العاجلة لاستيراد احتياجات تشغيل المنشآت الفندقية والسياحية بصورة فورية وإصدار الموافقات إلى الجمارك بذلك.

٤- السماح للسيارات التى مضى على تصنيعها سنتان بالعمل فى المجال السياحى بشرط أن تكون جديدة بعد أن كانت سنة واحدة، وذلك لإعطاء الشركات والمنشآت مرونة أكثر للاستفادة من التخفيضات فى الأسعار.

٥- صدور قرار وزير السياحة باعتبار المنشآت الفندقية التى تعمل بنظام المشاركة الزمنية منشآت فندقية تتمتع بالإعفائين الجمركى والضريبى.

سادسًا: اهتمام الدول بالاستثمار فى المناطق النائية:

تنفيذا للسياسات الخاصة التى وضعتها الدولة والتى تنفذها وزارة السياحة بالتيسير ودفع القطاع الخاص السياحى لمزيد من الاستثمار فإن الوزارة تعمل بالتنسيق مع الجهات الأخرى فى الدولة لتقديم الخدمات المستمرة للمستثمر فى القطاع السياحى وتقديم المزيد من الحوافز والتيسيرات ومن أهم هذه التيسيرات البدء فى إقامة شبكة من مرافق البنية الأساسية والتى تسمح بالتنمية خارج الوادى الضيق وتشجيع المستثمرين على الاتجاه للاستثمار فى المناطق النائية والتوجه إلى مناطق جديدة فقد قامت الدولة باتفاق أكثر من ٦٠ مليار دولار على مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة التى سهلت التنمية فى مناطق البحر الأحمر وخليج العقبة وجنوب الوادى.

بالإضافة إلى أن نجاح الإصلاح المالى والنقدى ثم التحرر الاقتصادى وتطوير قوانين الاستثمار ودمجها كان من الضمانات والحوافز الجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية .

ويمكننا تلخيص القرارات الداعمة للنشاط السياحى والتى يتعلق بعضها بالنشاط السياحى نفسه فى:

١- وضع قواعد جديدة ومشجعة للطيران العارض "الشارتر".

٢- إحياء المجلس الأعلى للسياحة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لمتابعة العمل السياحى وتذليل العقبات التى تعترضه.

٣- تواصل بناء الشبكة العملاقة للبنية الأساسية.

٤- نجاح المراحل المتتالية لعملية الإصلاح الاقتصادى.

التوجه الثابت لتحفيز الاستثمار وإحاطته بالضمانات التشريعية والإدارية اللازمة.

مما أدى إلى انطلاق السياحة المصرية نحو ذروة جديدة مما سبق تحقيقه فى الفترات المماثلة من الأعوام السابقة.

ويمكننا تلخيص الجوانب الهامة التى ارتكزت عليها هذه التجربة فيما يلى:

بدأ التنوع والثراء فى المنتج السياحى المصرى بإضافة أنماط سياحية جديدة إلى خريطة السياحة المصرية مثل (سياحة الشواطئ والرياضيات البحرية وسياحة المؤتمرات وسياحة السفارى والسياحة العلاجية والسياحة البيئية.. وغيرها.

تطوير "قوانين الاستثمار وإدماجها فى قانون موحد اعتبارًا من عام ١٩٩٧ يضم "حزمة من الضمانات والحوافز الجارية للاستثمار ومن هذه المزايا والإعفاءات (القانون ٨ لسنة ٩٧).

تخصيص الأراضى اللازمة للمشروعات بسعر رمزى (دولار واحد للمتر المربع) يسدد على ١٠ سنوات.

- إعفاء ضريبى لمدة ١٠ سنوات اعتبارًا من تاريخ التشغيل الفعلى وإعفاء التوسعات لفترات مماثلة.
- تحصيل رسم جمركى موحد ومخفض (٥٪) على جميع احتياجات ولوازم المشروع المستوردة من الخارج.

حرية إعادة تصدير رأس المال والأرباح للخارج بلا قيود وفقًا لقانون النقد الأجنبى.

حرية التصرف فى المشروع وعدم خضوعه للمصادرة أو التأميم.

توفير الخبرة والمشورة الفنية والمخططات العامة بمعرفة خبراء هيئة التنمية السياحية ومن واقع دراسات وخبراء البيوت العالمية المتفاوتة مع الهيئة.

صدرت مجموعة من القرارات الهامة داعمة للنشاط السياحى منذ منتصف التسعينات بعضها يتعلق بتشجيع الطيران العارض القادم إلى مصر.. وإحياء المجالس السياحية والمراكز الهامة الداعمة والمشجعة على الاستثمار السياحى.

(٢) دراسة للتجربة المغربية فى مجال التنمية السياحية

أ- مديرية الاستثمارات الخارجية.

أنشئت مديرية الاستثمارات الخارجية فى عام ١٩٩٦ يونيو وقامت مديرية الاستثمارات الخارجية بدور فعال فى تنمية الاستثمار فى المغرب حيث تعمل على اتخاذ

كل الإجراءات التى من شأنها إنعاش الاقتصاد المغربى وتقديم صورة حسنة عن المغرب كبلد مشجع للاستثمار، وتقوم بحملات توعية تتمحور أساسا حول ظروف الأعمال وحول فرص الاستثمار.

هذه المديرية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية هى الجهة الرئيسة التى على المستثمرين الاتصال بها كما أنها تعمل على توجيههم ومتابعة سير مشاريعهم فهى المخاطب الأول للمستثمر الخارجى، وفى هذا المجال قامت الدولة بوضع الكثير من التشريعات والتسهيلات الإدارية لتشجيع الاستثمار السياحى فى المغرب وكان أهم هذه التسهيلات ما يلى:

التسهيلات الإدارية للاستثمار السياحى فى المغرب:

بذلت الدولة جهودا جبارة من أجل توفير محيط اقتصادى ملائم للمستثمر فتم وضع إطار قانونى ومؤسساتى وتم الإعلان عن الميثاق الاستثمارى سنة ١٩٩٦ الذى يساعد على تحفيز الاستثمارات[١] وينص هذا الميثاق على:

١- تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف العبء الضريبى.

٢- الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض المنتوجات.

٣- حرية تحويل الأرباح وفائض القيمة التى تم تحقيقها على المستوى الوطنى دون تحديد المبلغ.

٤- حرية إنشاء المقاولات دون تميز بين المغاربة والأجانب وإعطاء المستثمرين الحق فى فتح الشركات بالمغرب وتملك ١٠٠ بالمائة من رأسها.

٥- تم إبرام عقود للاستثمار مع الدولة وذلك لإنجاز مشاريع تفوق ٥٠٠ مليون درهم وتستفيد هذه العقود من الامتيازات خاصة.

والمغرب عضو فى الهيئات الدولية وعضو فى الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات وقد عقد المغرب ثلاثين اتفاقية تقضى بالتعاون فى المجال الضرائب

---

(١) المغرب بلد متعدد الطاقات... كتيب... السفارة المغربية.

وأبرم عدة اتفاقيات ثنائية تهدف لحماية الاستثمارات وضمان سلامتها مع عدة شركاء.

وقد أنشأ المغرب محاكم تجارية بغية حماية حقوق المستثمرين.

ميثاق الاستثمار

١ـ الامتيازات الضريبية:

الرسوم الجمركية والاقتطاع الضريبى على الواردات والضريبة على القيمة المضافة تستفيد المعدات الأجهزة والأدوات وقطع الغيار من امتيازات ضريبية:

تتراوح رسوم الاستيراد بين ٢٥٪ إلى ١٠٪ الإعفاء من الاقتطاع الضريبى عند الاستيراد.

الإعفاء من أداء الضريبة على القيمة المضافة، وهناك مجموعة من السلع المعفاة من الضرائب والتى تم النص عليها وأودعت (لدى إدارة الجمارك اللائحة بالسلع المعفية من الضرائب).

٢ـ رسوم التسجيل:

الإعفاء من الضرائب عن كل أرض يهدف من شرائها إنجاز مشروع استثمارى (شرط أن ينجز هذا المشروع فى ٢٤ شهر).

الإعفاء من الضرائب بنسبة ٢,٥٪ عن كل أرض مخصصة لبناء تجزئات ومبانى.

الإعفاء من الضرائب بنسبة ٠,٥٪ عن أسهم الشركات لدى تأسيسها وعند ارتفاع رأسمالها.

كما يستفيد المقاولات المهتمة بالصناعة التقليدية من تخفيض فى نسبة الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل وذلك من خلال السنوات الخمس الأولى التى تلى تاريخ عملها.

٣ـ الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل:

الضريبة على الشركات نسبة ٣٥٪.

الضريبة العامة على الدخل ٤٤٪ كحد أعلى.

إعفاء جزئى أو كلى من الضريبة على الشركات خلال مدة ٥ سنوات و ٥٠٪ فيما فوق هذه المدة بالنسبة للشركات المصدرة.

الشركات التى أنشأت بالمناطق الاقتصادية الغير محظوظة وشركات الصناعة التقليدية وتتمتع بتخفيض الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل خلال السنوات الخمس الأولى من العمل الموالية لتاريخ استغلال الشركة.

(٣) سلطنة عمان

وتعد من الدول العربية التى اهتمت اهتماما كبيرا بالسياحة شجعت السياحة ودعمت التنمية والاستثمار السياحى حيث قامت السلطنة من أجل دفع التنمية السياحية بالكثير من الإجراءات كان أهمها الإجراءات الإدارية حيث العديد من التسهيلات سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو تلك الخاصة بمزايا وسبل الاستثمار.

الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار السياحى بسلطة عمان:

فى هذا الصدد قامت السلطنة بما يلى:

- توفير الأراضى السياحية المناسبة برسوم رمزية ولمدة تزيد على خمسين عاما
- تسهيل الإجراءات الإدارية المتبعة وتقديم كل المساعدة الممكنة لإقامة مشاريع ذات عائد اقتصادى كبير. لقد أولت السلطنة اهتماما كبيرا للقطاع السياحى لتأسيس بنية أساسية جيدة.
- تركز الحكومة على عدد من الجوانب لتطوير هذا القطاع من أهمها تنشيط دور القطاع الخاص وزيادة مساحته فى تنمية السياحة من خلال دعم المشروعات السياحية.
- تنمية المرافق اللازمة بشكل يتلاءم ويتناسب مع التوسع الذى يحصل فى هذا المجال. إضافة إلى قيامها بإعداد الخطط والبرامج الترويجية والتسويقية الفعالة وتطوير المؤسسات التدريبية الخاصة بالمجالات السياحية للإسراع فى عملية (تعمين) المرافق.
- تغيير دور الدولة من طرف مالك إلى طرف منظم أو مخطط لصناعة السياحة وزيادة مساهمة القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية.

- تأهيل الكوادر لإدارة المنشآت.
- تذليل عوائق الحصول على التأشيرات السياحية.
- بالإضافة إلى تخفيض تكاليف السياحة الداخلية وتعنى أن يتم تطوير الاستراتيجية المعنوية من قبل الدولة لصالح الأفراد القائمين للمشاريع الخاصة بالسياحة وتشجيعهم على رفع مستوى الدولة بالنقاط التالية:

- منح التراخيص الخاصة بإقامة المشاريع مع الإعفاءات لتمكين الأفراد من إقامة المشاريع.
- منح الأراضى الاستثمارية.
- استيراد احتياجات المشروع.
- إقراض رأس المال والسماح للتمويل الأجنبى.
- تحديد المشروعات الاستراتيجية الخاصة بالسياحة مثل:-

١- مشروعات حدائق الحيوانات، محميات، مزارع تربية الحياة البرية (غزلان – نعام – طيور نادرة).
٢- مشروعات تطوير مناطق الأثرية والتاريخية التى تبرز الجانب التاريخى للدولة.
٣- الخدمات السياحية والاستراحات وخدمات الترويح والإرشاد السياحى والمجمعات السياحية الكبرى فى المناطق النائية.

وتعد سلطنة عمان من الدول التى اتبعت الاستراتيجية السياحية لكسب أنظار كثير من الناس للاتجاه بالسفر إليها وقد شجعت السلطنة مواطنيها إلى السياحة داخل دولتهم لما لها من موقع استراتيجى هام كان له دوما صدى قوى فى سياستها فى التعامل مع كثير من القضايا والتطورات وسلطة عمان تقع فى أقصى الجنوب الشرقى لشبه الجزيرة العربية وتطل على ساحل يمتد طوله ١٧٠٠ كليومتر يبدأ من أقصى الجنوب الشرقى حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندى ممتدا إلى خليج العرب ويفيدها موقعها الجغرافى فى تحفيز السياحة والاستثمار السياحى.

العوامل المشجعة على الاستثمار فى عمان:

تقدم السلطنة العديد من التسهيلات والمزايا لتشجيع الاستثمار المحلى والإقليمى والأجنبى، والتى تشمل:

- سياسات مشجعة على اقتصاد حر.
- الالتزام بسياسة الخصخصة.
- استقرار الأسعار منذ عام ١٩٩٢م.
- عملة مستقرة قابلة للتحويل.
- عدم وجود ضرائب على الدخل الفردى.
- عدم وجود موانع فى تحويل العملة الأجنبية.
- وجود سوق للأوراق المالية محكمة التنظيم.

السياحة فى عمان إحدى أهم عوامل الدخل:

تشجع الحكومة الشراكة الأجنبية لتنمية القطاع السياحى فى السلطنة، وقد قامت منذ منتصف الثمانينات بفتح صحاريها وجبالها وأوديتها للسياح الأجانب كما قامت المديرية فى العديد من المعارض العامة للسياحة بالمشاركة ومن المتوقع أن يصل مجموع دخل السلطنة المعارض السياحية الدولية لتعريف القطاع السياحى العالمى نحو ٤٣ مليون ريال عمانى (١١٨ مليون دولار أمريكى) بحلول عام ٢٠٠٥. وقد ساهمت التوسعات التى أجريت على مطار السيب الدولى وميناء السلطان قابوس فى جذب المزيد من السياح.

الدوائر المختصة فى شئون السياحة فى سلطنة عمان:

المديرية العامة للسياحة:

دائرة التخطيط والتنمية السياحية.

دائرة التسويق

دائرة السياحة الداخلية.

دائرة الشئون السياحية.

(٤) التنمية السياحية فى البحرين

تمتعت البحرين على مدى قرون طويلة بكثير من المميزات الطبيعية والتاريخية والتراثية جعلها فى مقدمة دول الخليج العربى التى تشجع السياحة والسائحين على

القدوم إليها والتمتع بجوها ومميزاتها الأخرى التى تؤهلها لأن تصبح فى مقدمة الدول المشجعة على الاستثمار السياحى وكان اكتشاف النفط فى البحرين ودول الخليج الأخرى، وتراكم العائدات النفطية فى المنطقة، كان لهما الدور الرئيسى فى توطن العديد من المؤسسات المالية الدولية فى البحرين،بشكل حولها إلى مركز مالى إقليمى عالمى، مما جعلها تصبح قبلة لأعداد كبيرة من رجال الأعمال والمال كل سنة، فأسهم ذلك، بشكل مباشر وغير مباشر، فى تطوير وإنشاء العديد من المنشآت والمرافق السياحية ذات المستوى العالى.

إلى جانب تطور الصناعة وقيام العديد من الصناعات التحويلية بالبحرين فى هذه الحقبة اللذين أسهما فى تطوير دور البحرين التجارى، واستقطاب الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، وإقامة الكثير من المعارض والندوات والمؤتمرات، مما كثف من حركة الفود إلى البلاد.

ويمكن القول أن هذه المرحلة كانت تمثل نقطة تحول بالنسبة للسياحة والنشاطات السياحية فى البحرين، وإذا كانت مقومات البحرين الطبيعية هى السبب فى قيام الرحالة والمسافرين والتجار بزيارتها، فقد كانت هذه المرحلة بداية لبروز مقومات أخرى هى المقومات الاقتصادية التى بدأت تلعب دورها فى جذب المسافرين والسياح ورجال الأعمال والمال إلى البحرين، من مختلف بلاد العالم. ولابد هنا من القول إن هذه المرحلة قد انتهت مع انتهاء الطفرة النفطية وتراجع أسعار النفط فى نهاية السبعينات من القرن العشرين وبدء مرحلة اقتصادية هامة تعتمد على أكثر من مصدر ونشاط.

مرحلة النشاط السياحى:

بدأت هذه الفترة من منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، عندما صدر أول مرسوم أميرى لسنة ١٩٨٥، وقضى بتشكيل المجلس الأعلى للسياحة رئاسة وزير الإعلام من أجل:

١- وضع صياغة التشريعات اللازمة بالنشاطات السياحية المختلفة.

٢- تخطيط المشاريع الخاصة بتنمية الحركة السياحية فى البلاد.

٣- تطوير ورفع كفاية المؤسسات والإدارات المعنية بالنشاطات السياحية.

٤- دراسة المشكلات التى تقف حائلا دون نشاط الحركة السياحية فى البلاد ووضع الحلول المناسبة لها.

٥- تنمية الوعى السياحى لدى المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

٦- وضع إطار خاص يهدف للمحافظة على الأماكن السياحية والعناية بها وترميمها وتجميلها.

وتلا هذا المرسوم العديد من المراسيم الأميرية الخاصة بتنظيم كل ما يتعلق بصناع السياحة بالبلاد.

ويلاحظ أن السياحة فى البحرين لم تكن قبل هذه الفترة ذات أهمية اقتصادية، وإن كانت موجودة كنشاط اقتصادى وظاهرة اجتماعية. ولعل الاهتمام بالسياحة قد ارتبط بأهمية هذا القطاع كمحور أساسى من محاور عملية التنمية الشاملة، ورافد أساسى من روافد الدخل القومى، ولعل الدور الهام الذى توليه الدولة والأجهزة المسئولة والمعنية بالاستثمار والتنمية السياحية بالبحرين يعطيها الدفعة التى تؤهلها لأن تصبح من أهم الدول الخليجية فى هذا المجال حيث أنشئت الكثير من الشركات أبرزها شركة الاستثمار الوطنى، وكثير من الإدارات للمساعدة فى تنفيذ المشروعات ثم أنشئت الكثير من المصارف والبنوك الدولية العالمية جميعها تهدف إلى دفع الاستثمار والتنمية فى البحرين ونفذت الكثير من المشروعات أبرزها مشروع جسر الملك فهد وغيره من الاستثمارات التى مازالت جارية، ولم توضع أية عقبات أو قوانين تحد من حركة انطلاق السياحة والتجارة والصناعة، وطبق قانون الاستثمار فى مجال السياحة فأعطاها الانطلاقة والتيسير دون عقبات أو مشكلات.

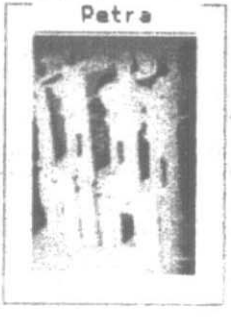

(٥) التنمية والاستثمار السياحى فى الأردن:

تم إنشاء أول ديوان يتولى الإشراف على شؤون السياحة فى المملكة فى العام ١٩٥٣ فى القدس العاصمة الروحية والسياحة للأردن. وتمت إدارة ذلك المكتب من قبل عدد محدود من العاملين الذين كانت مسؤوليتهم الرئيسية تنحصر فى توفير الخدمات إلى الحجاج الذين يزورون القدس.

وفى منتصف العام ١٩٥٣، ونتيجة للعدد المتزايد من السياح والحجاج الذين يزورون المدينة المقدسة، تم رفع مرتبة الديوان ليصبح دائرة مسؤولة مباشرة من رئيس الوزراء بعد ذلك اشترط القانون أن يكون رئيس الوزراء أو أى شخص آخر معين من قبله هو المسؤول عن الإشراف على شؤون تلك الدائرة.

وفى أيلول من العام ١٩٥٣ انتقل المقر الرئيسى للدائرة إلى عمان وتم فتح مكتب صغير تابع له فى القدس. واستمرت الدائرة بالمحافظة على استقلاليتها ورفع تقاريرها إلى رئيس الوزراء. وفى العام ١٩٥٦، أدركت الحكومة الحاجة إلى ضمان الخدمات والمرافق السياحية على النقاط الحدودية، وتم إنشاء أول استراحة على نقطة حدود الرمثا بمساعدة من الوكالة للتنمية. ومن واقع رؤية تطوير أداء الجهاز الإدارى السياحى، سعى الأردن إلى طلب المساعدة من خبير دولى لتقييم العمل فى هذا المجال وإيجاد الطرق لتطويره.

وفى العام ١٩٦٠، تم تحويل دائرة السياحة إلى سلطة مستقلة إداريا وماليا وتعمل تحت مظلة وزارة الاقتصاد الوطنى.

وفى العام نفسه، تم إصدار تشريع السياحة للمرة الأولى بهدف تنظيم عمل الجهاز العام، وعليه صدر القانون رقم ١٧ لعام ١٩٦٠ والذى ينص على إنشاء مجلس لسلطة السياحة برئاسة رئيس الوزراء أو نائبه وعضوية المسؤولين: مدير الإرشاد الوطنى، وكيل وزارة الاقتصاد، مدير الآثار ومدير السياحة كما ونص القانون على تشكيل مجلس استشارى للسلطة برئاسة رئيس السلطة على أن يضم فى عضويته ممثلين عن الفنادق ووكالات السياحة وشركات الطيران والغرف التجارية. وفى العام ١٩٦٤، أصبحت سلطة السياحة دائرة ضمن وزارة السياحة إلا أن وضعها الإدارى كسلطة قد بقى على حاله.

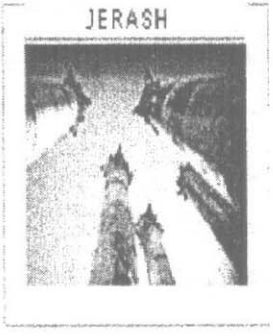

وفى العام ١٩٨١، تم إدماج كل من السياحة والآثار والثقافة والشباب فى وزارة واحدة سميت وزارة السياحة والآثار والثقافة والشباب، فى الوقت الذى حافظة فيه على كينونتها كسلطة مستقلة.

وفى العام ١٩٨٢، أصبحت السياحة جزءا من وزارة الصناعة والتجارة. وفى العام ١٩٨٥، أصبحت السياحة جزءا من وزارة الإعلام والثقافة والسياحة. وفى العام ١٩٨٨ أعطيت السياحة حقيبة منفصلة تحت اسم وزارة السياحة. وفى نفس العام تم إقرار قانون السياحة رقم ٢٠ لعام ١٩٨٨. وفى العام ١٩٨٩، أصبحت دائرة الآثار جزءا من وزارة السياحة التى أصبحت بناء عليه وزارة السياحة والآثار.

وفى العام ١٩٨٨ صدر قانون الآثار رقم ٢١ لعام ١٩٨٨ والذى جاء ليؤكد انضواء الآثار تحت مظلة وزارة السياحة.

وهدف القانون الجديد أيضا إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص فى مجلس السلطة وسياساتها. وعلاوة على ذلك، منح القانون مسؤوليات إضافية لمدير السلطة وزاد من ميزانية السلطة لتصل إلى ٢٠٪ من إجمالى الدخل السنوى من السياحة.

وكانت سنة ١٩٦٧ قد شهدت صدور مرسوم ملكى تم بموجبه رفع سلطة السياحة إلى مرتبة وزارة ينضوى تحت مظلتها دائرة الآثار. وتم إسناد حقيبة السياحة إلى وزير أصبح عضوا فى الحكومة التى شكلت فى ذلك الوقت.

وفى العام نفسه وبعد الحرب، كان تقليص عدد الوزراء جزءا من السياسة العامة، فعادت السياحة مرة أخرى لتصبح سلطة مستقلة تحت لواء وزارة الإعلام فوزارة الإقتصاد ثم وزارة الصناعة والتجارة. إن تفعيل دور صناعة السياحة على الدخل القومى يتم من خلال إنتاج مكاسب من العملة الأجنبية، واعترافًا بالدور الهام للقطاع الخاص فى الاستثمار والتنمية، فإن الوزارة تعمل تجاه تطوير السياحة من خلال توجه شامل ومتكامل يعبر عن تراث الأمة وثقافتها وتاريخها وميراثها والحضارات المتعاقبة والازدهار الاقتصادي.

مديرية الدراسات والاستثمارات السياحية:

- الاشتراك بوضع ومتابعة تطبيق المواصفات والأنظمة المتعلقة بترخيص وتصنيف المنشآت السياحية المنوى إنشائها.
- تقديم الاستشارات والمعلومات المطلوبة من قبل المستثمرين.

- الاشتراك مع المديريات المعنية فى هذه الوزارة والقطاع الخاص بوضع وتطوير المواصفات والشروط الفنية للمنشآت السياحية.
- تزويد الدارسين والباحثين بالمعلومات.
- تنفيذ قرارات لجنة السياحة فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية.
- إعداد ومتابعة استملاكات الأراضى الخاصة بالوزارة والاشتراك مع المؤسسات ذات العلاقة.
- إعداد التقارير الفنية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأن تحديد درجة ونوع وفئة المشروع الاستثمارى لرفعها إلى لجنة التصنيف للحصول على الموافقة المبدئية.
- الكشف الحسى عن المشاريع السياحية المنفذة للتأكد من مطابقتها مع ما ورد بالتقرير الفنى من خلال لجنة التصنيف والترخيص.
- جمع المعلومات والإحصاءات حول السياحة لتخطيط السياحة المستقبلية.
- مراجعة أسس التصنيف ومواصفات المهن والعمل على تطويرها.
- تشجيع التنويع فى الاستثمار لخلق نوع من التكامل الاقتصادى والسياحى.
- دراسة المشاريع الاستثمارية والجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية.
- عمل الدراسات التحضيرية والتطبيقية للتخطيط المستقبلى وتشجيع الاستثمار.

مهام مديرية الرقابة الداخلية:

وتقوم المديرية بما يلى:

- تزويد الإدارة العليا بالمعلومات والبيانات التفصيلية عن أداء الجهاز الإدارى وأنشطة الوزارة.
- مراقبة ضبط الانفاق والمال العام وتوجيهه ضمن القنوات الصحيحة.
- متابعة تطبيق الأنظمة والتعليمات ومراقبة الالتزام بالوقت العام.
- تقييم إجراءات العمل وتعقبها وتحسين مستوى الأداء الوظيفى والمهنى وفق

الأسس والتعليمات المعتمدة.

- التأكد من صحة وأصولية السجلات والمستندات والوثائق والملفات.
- مراقبة إدخال اللوازم المشتراة والمستخدمة والمخزنة.
- المشاركة بأعمال اللجان المختلفة لضمان انسجامها مع التشريعات.
- تقييم القرارات والإجراءات الإدارية المتخذة للتأكد من انسجامها مع الأنظمة والقوانين.

تشجيع الاستثمار السياحي:

تسعى الأردن من خلال قانون تشجيع الاستثمار إلى خلق المرافق السياحية فى المناطق غير المتطورة حاليًا فى الأردن مثل البحر الميت ووادى رم والمحميات الطبيعية والآثار الرومانية والصليبية فى الشمال. حيث توجد فرص للمزيد من الاستثمار والأنشطة وخاصة فى سياحة المغامرة والسياحة البيئية. بالإضافة إلى المواقع الدينية التى تولى الأردن اهتماما متزايدا فى الألفية الجديدة، التى لا تزال العديد منها غير متطورة وتتطلب استثمارا لجذب واستضافة الأعداد المتوقعة من السياح. كما حفزت الأردن على تشجيع الاستثمار من خلال الإصلاحات التى قامت بها المملكة. إلى جانب تطوير البنية التحتية الداعمة للمشاريع السياحية من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار فى هذا القطاع. فى حين ينوه الأردن على أن المستثمرين الأجانب المباشرون الراغبون فى إنشاء فنادق ومجتمعات استجمام وترفيه ومراكز مؤتمرات ومعارض يحظون بمعاملة مماثلة لتلك التى تحظى بها الشركات الأردنية.

كما وفرت الحكومة الأردنية إعفاءات على الجمارك والرسوم على الموجودات الثابتة إضافة إلى إعفاء نسبته ٧٥٪ على ضريبتى الدخل والخدمات الاجتماعية ولمدة عشر سنوات. كما تسمح شبكة الأردن الواسعة من الطرق المعبدة بالحركة غير المقيدة للمركبات ودون تأخير لكافة مناطق المملكة. كما يوفر عددًا من طرق النقل المخصصة للشاحنات نقلاً مثاليا للمواد الخام والبضائع الجاهزة للتصنيع من وإلى ميناء العقبة ومن وإلى موانئ الدول المجاورة.

هذا ويلعب ميناء العقبة فى جنوب الأردن دورا مهمًا كمركز نقل ترانزيت للمدن المجاورة فى المنطقة. حيث يتمتع الميناء المجهز بأحدث مرافق لنقل المسافرين والبضائع، بميزة من حيث الكلفة نسبة إلى المنافسة من دول مجاورة كميناء آيلات الإسرائيلى.

استراتيجية استغلال المناطق الصالحة للسياحة (شرق البحر الميت):

تقع منطقة البحر الميت ضمن الحدود الإدارية والتخطيط لسلطة وادى الأردن/ وزارة المياه والريب، لذلك عهدت السلطة لمستشار محلى لإعداد دراسة هيكلية Master plan للتطوير السياحى لمنطقة الشاحل الشرقى للبحر الميت، وشكل فريق فنى لمتابعة الدراسة من قبل السلطة، ودرس الفريق المنطقة واعد مخططات هيكلية واستعمالات أراض وحصرا لملكيات الأرض. وتم دراسة واقع المنطقة والبحر الميت كمصدر سياحى ودرست قدرة مياهه العلاجية وكذلك درست أسواق السياحة العلاجية العالمية ووضحت الجدوى الاقتصادية للاستغلال السياحى للمنطقة، وأعدت مخططات تفصيلية للمنطقة وحدد حجم الاستثمارات المسموح للقطاع الخاص، وتقرر أن تكون الحكومة مسؤولة فقط عن توفير خدمات البنية التحتية، وفتح المجال للقطاع الخاص لإقامة وإدارة المنشآت السياحية بعد توفير الضمانات مثل منع الاستثمار فى غير هذه المناطق على الساحل الشرقى للبحر الميت.

تقرر أن يعتمد فى المنطقة طابع السياحة العلاجية وتم إعداد دراسات الآثار البيئية لها كخطوة رائدة قبل تنفيذ المشاريع والتزمت الحكومة بتطبيق الدراسة وصدقت المخططات وفرضت أحكام التنظيم والبناء وبدأ عرض المشاريع محليا وعالميا عن طريق المؤتمرات والندوات السياحية العالمية وتم دعوة القطاع الخاص للمشاركة، والتزمت الحكومة بدورها فى الاتصال والتنسيق مع الأسواق العالمية لإعلامهم عن المنطقة كخطوة تسويقية إعلانية. وباشرت وزارة التخطيط بالبحث عن مصادر تمويل للبنية التحتية التى ستكون مكلفة. فتحت عقود الإيجار منذ عامين لأربعة وشجعت الفنادق العالمية وباشر بعضها بالإنشاء وباشر أولها العمل فى عيد الفطر من عام ١٩٩٩.

ونظرا للتكلفة المرتفعة بأعمال البنية التحتية، فقد اضطرت الدولة إلى إعطاء أولوية فقط لمنطقة السويمة وتأجيل العمل فى منطقة الزارة والتزمت بضمان كفاءة تشغيل المنطقة الأولى وبالقوانين التشجيعية.

لقد أثبتت الحكومة جديتها فى الاهتمام بتطوير القطاع السياحى واتجاهها بشكل صحيح للتخطيط والاستثمار السياحى.

(٦) التنمية السياحية فى سوريا

لم يكن للسياحة فى سوريا وجود هام قبل الخمسينيات فى العالم. حيث مرت سوريا فى ظروف سياسية واقتصادية صعبة ما بين أعوام ١٩٥٦ و١٩٧٠ جعل مناخ الاستثمار معدوما، بالإضافة لاختلاف المعطيات، أما الآن لم تصبح الزراعة الآن أكثر أهمية من السياحة بالنسبة لسورية، فهى على الأقل يجب أن تماثلها فى أهميتها بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لأن سوريا تزخر بالحضارات والأوابد التاريخية والأثرية والطبيعية والدينية، مما يجعله من أغنى بلاد العالم فى هذا المضمار.

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية واستقلال سوريا وجلاء الجيوش الأجنبية عنها، أنيط الإشراف على السياحة بوزارة الاقتصاد الوطنى، وتم إحداث شعبة للسياحة فيها لرعاية شؤونها وجمع المعلومات عن الفنادق والمطاعم وإصدار بعض النشرات السياحية، ومن ثم تحولت إلى دائرة فى أواخر الأربعينيات.

لتشجيع السياحة والاستثمار السياحى فى سوريا تم منح الفنادق من المستوى الدولى الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية وغيرها لمدة سبع سنوات والفنادق من الدرجة الممتازة والأولى نفس الإعفاءات لمدة خمس سنوات وذلك اعتبارا من بدء استثمار كل منها، كما منحت جميع الفنادق من المستوى الدولى والدرجتين الأولى والثانية الإعفاءات من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية المتوجبة على ترخيص وإشادة هذه المنشآت، إضافة إلى السماح لها باستيراد مواد البناء والتجهيزات والأدوات والأثاث اللازم للاستثمار معفاة من جميع الضرائب والرسوم الجمركية، مع السماح باستيراد ما يلزم مستقبلا لتجديدها والمحافظة على مستواها. ومع ذلك لم ينشأ أى فندق لا من المستوى الدولى ولا من الدرجة الأولى، بل نقص عدد الفنادق والنزل الإجمالى ما

بين أعوام ١٩٦٩ و١٩٧١ كما هو مبين أدناه، مما يبين مقدار الجهود اللازمة للنهوض بهذه الصناعة.

العام	ممتازة		درجة أولى		درجة ثانية		درجة ثالثة		نزل		الإجمالى	
	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة	عدد	غرفة
١٩٦٩	٧	٤٧٣	٢٥	٩٥٢	٦٠	١١١٢	٣٧٦	٥٣٥٥	١٤٦	٨٦٠	٦١٤	٨٧٥٢
١٩٧١	٦	٤٦٥	٢٦	١٠٧٥	٧١	١٣٦٤	٣٥٩	٤٩٩٣	١٢٩	٨٢٥	٥٩١	٨٧٢٢

الشركات السياحية المشتركة

الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة:

تنفيذا لقرارات مؤتمرات القمة العربية بأحداث شركات عربية مشتركة متخصصة، لتطوير وتنمية ثروات العالم العربى، ونظرا لإحجام القطاع الخاص السورى على الاستثمار فى قطاع السياحة قامت سوريا بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣ بالمساهمة بأحداث "الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة" ومركزها دمشق، وبرأسمال قدره عشرة ملايين دولار أمريكى. يدفع الشركاء الأجانب حصتهم البالغة ٦٢,٥٪ بالقطع الأجنبى وبالسعر الرسمى وتدفع وزارة السياحة حصتها البالغة ٣٧,٥٪ بالليرات السورية.

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية: ١٩٧٧

وهى أول شركة مساهمة فى العالم، تحدث على هذا النمط، بمشاركة من القطاع الخاص بنسبة ٧٥٪ والقطاع العام بنسبة ٢٥٪ وبرأسمال قدره عشرة ملايين ليرة سورية تساهم وزارة السياحة بنسبة ٢٥٪ وتهدف الشركة إلى تنمية وتنشيط الصناعة السياحية ضمن إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القطر عن طريق شراء وتملك وإدارة واستثمار كافة المنشآت السياحية بمختلف أنواعها سواء داخل أراضى الجمهورية العربية السورية أو خارجها.

شركة النقل والتسويق السياحى: ١٩٧٨

وهذه الشركة تساهم فى كل منها وزارة السياحة بنسبة ٢٥٪ والرصيد أى ٧٥٪

برأسمال قدره عشرة ملايين ليرة سورية، وتهدف إلى شراء وتملك وإدارة واستثمار وسائط النقل السياحية على اختلاف أنواعها لتنظيم نقل السياح الوافدين إلى الجمهورية العربية السورية من أماكن وصولهم وإعداد وترتيب برامج زياراتهم للمناطق السياحية والأثرية وتشجيع الحركة السياحية فى الجمهورية العربية السورية"

شركة الكرنك:

شركة سورية مساهمة مغفلة برأسمال قدره ٥٠٠ ألف ليرة سورية مقسمة على ١٠٠٠ سهم يمتلكها القطاع الخاص بالكامل، قيمة كل سهم ٥٠٠ ل. س. وتقوم الشركة إضافة إلى النقل السياحى وتنظيم رحلات للمجموعات السياحية، بإدارة فندقى القرداحة والرقة، واستراحة محطة حمص، وشاليهات ومخيمات على الشاطئ السورى، إضافة للنقل الداخلى بين مختلف المحافظات، والنقل الدولى ما بين دمشق والأقطار العربية.

الشركة السورية للمعارض والأسواق الدولية:

غايتها دراسة وتنفيذ وإشادة واستثمار مشروع سوق المعارض بحلب، على قطعة الأرض بمساحة ٣٠٠,٠٠٠م^2 فى الجهة الغربية من المدينة فى الزاوية بين الطريق المحلق والشارع الممتد إلى حلب الجديدة وقلعة سمعان.

وتركزت سياسة سوريا الاستراتيجية على إقامة العديد من المهرجانات والمعارض لجذب العديد من السواح ومن ضمن هذه المهرجانات:

المعارض والمهرجانات

١- معرض المنسوجات من قبل غرفتى التجارة والصناعة التاريخ ٢٩/٢ شباط المكان مدينة المعرض.

٢- معرض الباسل للإبداع من قبل وزارة التموين التاريخ ٢٠ نيسان المكان مدينة المعرض.

٣- مهرجان الربيع التاريخ ١/٢٠ نيسان المكان حماه.

وبالمقارنة بين الدول العربية وبعضها نستطيع القول إنها جميعا عملت على تشجيع التنمية والاستثمار السياحى بها بوضع استراتيجيات وخطط خاصة بها ترتبط بظروفها الاقتصادية والتنموية وأهدافها ورؤيتها المستقبلية فبعضها قد مهد

البنية الأساسية ووفر المناخ الاستثمارى وبعضها وضع التشريعات والقوانين المشجعة على الاستثمار السياحى، وبعضها شجع رأس المال الأجنبى والقطاع الخاص وأعفى المشروعات والاستيراد من الضرائب والرسوم، ودرب الأيدى العاملة ووفر وسائل النقل وأنشئ الأسواق المالية وشجع كافة أنواع السياحات وحاول القضاء على الروتين والتعقيدات الحكومية والتيسير على المستثمرين والبعض الآخر وسع من الاستثمار فى المناطق النائية وأضاف إلى المعمور وعمد إلى الاتجاه نحو التنمية المحلية

ذات السمات الخاصة. وقام البعض بعمليات إصلاح اقتصادى وتحرير للتجارة وأنشئ المجالس العليا واستغل المميزات الطبيعية واعتمد على خصائص المنتج السياحى، وجميعها محاولات وإجراءات ودراسات وخطوات هدفها هو التنمية السياحية والانطلاق فى تحقيق فوائدها وعوائدها ودفع الاقتصاد للأمام لرفع مستوى معيشة الأفراد والانتقال بالمجتمع إلى الأمام عن طريق التنمية السياحية.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

(أ) وثائق وتقارير:

- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، ترجمة: محمد كامل عارف، مراجعة: على حسين حجاج، ط١، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع١٤٢، أكتوبر ١٩٨٩).
- ألن ب. درننج، الفقر والبيئة: الحد من دوامة الفقر، ترجمة: محمد صابر محمد، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الإعلام البيئى: دراسة ونماذج، ترجمة: برعى حمزة، منى الطاهر، (تونس: المنطقة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧).
- جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، جهاز شئون البيئة، الخطة القومية للبيئة: الإطار العام، (القاهرة: جهاز شئون البيئة، ١٩٨٦).
- جهاز شئون البيئة، التقارير الوطنية عن البنية والتنمية، (القاهرة: جهاز شئون البيئة).
- ساندرا بوستيل، ميله الزراعة: التصدى للقيود، ترجمة: محمد صابر، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢).
- سينثيا بولوك شى، حماية الحياة على الأرض: خطوات لإنقاذ طبقة الأوزون، ترجمة: أنور عبد الواحد، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢).
- كريستوفر فلافين، ارتفاع درجة حرارة الأرض: استراتيجية عالمية لإبطائه، ترجمة: سيد رمضان هدارة، ط١، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩١).

- كم. ستنك، المعيشة فى البيئة: كتاب مرجع للتربية البيئية، ترجمة، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، ط١، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، ١٩٩٠).
- محمد عبد الفتاح القصاص، السكان والبيئة والتنمية فى المنطقة العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير غير منشور، ١٩٨٩.
- مؤتمرات وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات والبرامج التابعة لها حول البيئة، والتربية البيئية، والإعلام البيئى.
- محمد صفى الدين أبو العز، الإعلام العربى والقضايا البيئية، ط١، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١).
- ندوة "الإعلام وقضايا البيئة فى مصر والعالم العربى، القاهرة: كلية الإعلام بجامعة القاهرة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ١٨-٢٣ أبريل ١٩٩٢.
- وزارة السياحة السورية: مجموعة أنظمة وأحكام تشجيع الاستثمار السياحى فى سوريا الصادر عن وزارة السياحة السورية.

(ب) دوريات:

- النشرة الدورية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوى.
- "منتدى البيئة". مركز التنسيق الدولى البيئى.
- مجلة فكر، دراسات: السنة الثانية العدد الخامس مارس سنة ١٩٨٥.

(ج) كتب عربية ومعربة:

- أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، القمامة، ط١، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩١)، المنهج الإسلامى لعلاج تلوث البيئة، ط١، (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩١).
- أحمد مدحت إسلام، التلوث مشكلة العصر، ط١، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع١٥٢، أغسطس ١٩٩٠).
- السيد عليوة: استراتيجية الإعلام العربى، القاهرة، هيئة الكتاب سنة ١٩٧٨.

- أحمد ماهر، عبد السلام أبو محف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، القاهرة المكتب العربى الحديث سنة ١٩٨٨.
- أحمد ماهر: الخطط والسياسات والاستراتيجيات، الإسكندرية. الدار الجامعية سنة ٩٦.
- أحمد الجلاد: طور الاتجاهات الحديثة فى السياحة: القاهرة عالم الكتب سنة ٢٠٠١.
- أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية ، القاهرة، المكتب العربى الحديث سنة ١٩٨٨.
- حسين كفافى: رؤية عصرية للتخطيط السياحى فى مصر والدول النامية، القاهرة، هيئة الكتاب سنة ١٩٨٧.
- حمدى عبد العظيم، اقتصاديات السياحة – مدخل نظرى وعلمى متكامل، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- حميد الطائى: إدارة الموارد البشرية فى صناعة الضيافة بدون تاريخ.
- حسن الرفاعى، سراب الباس، محمود الرماس، مخطط البرامج السياحية سلسلة السياحة والفندقة، عمان.
- د. حابس سماوى، السياحة والاستجمام فى الأردن لجنة تاريخ الأردن – عمان، ١٩٩٤.
- جون جريبين، ظاهرة الصوبة: تزايد دفء الغلاف الجوى للكرة الأرضية، ترجمة: أحمد مستجير ط١، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣).
- زين الدين عبد المقصود غنيمى، البيئة من منظور إسلامى، ط١، (الكويت: مجلس حماية البيئة، ١٩٩٠).
- زين العابدين متولى، قصة الأوزون، ط١، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة العلم والحياة، ع٢٤، ١٩٩٢).
- فتحى عبد العزيز أبو راضى، المناخ والبيئة: دراسة فى المناخ التطبيقى لبيئة دلتا النيل، ط١، (الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١).
- فرج الكامل، تأثير وسائل الاتصال: الأسس النفسية والاجتماعية، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٥).
- فايز محمد على: قضايا التنمية والتحرير الاقتصادى فى العالم الثالث، بيروت سنة ٩٦.
- فؤادة عبد المنعم البكرى: الإعلام السياحى، القاهرة دار نهضة الشرق سنة ٢٠٠٠.

- عثمان غنيم، م. بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحى أسس ومبادئ الطبعة الأولى عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- عايدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية فى قطاع الأعمال والخدمات القاهرة، الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس ١٩٩٤.
- عبد المنعم الشبراوى: واقع وأفاق مستقبل السياحة فى البحرين، بيروت، دار الكنوز الأدبية سنة ٢٠٠٢.
- عبد المنعم الشبراوى مدخل السياحة والسفر سنة ٢٠٠٢.
- عبد الرحمن سليم، إعمال شركات السياحة، مصر. وزارة التربية والتعليم سنة ٩٢.
- عثمان عائدى: الصناعة السياحية، القاهرة الاتحاد العربى للسياحة والفنادق، مقالات وأبحاث سنة ٩٠.
- علية حسن حسين: التنمية نظريا وتطبيقيا، الكويت دار التعلم والنشر سنة ١٩٨٥.
- على زين العابدين عبد السلام، محمد بن عبد المرضى عرفات، تلوث البيئة ثمن للمدنية، ط١، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٢).
- عبد المجيد زيد الشناق، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته – عمان، الطبعة الثانية ٢٠٠٠.
- ماهر السيس: مبادئ السياحة، القاهرة، مطابع الولاء الحديثة سنة ٢٠٠١.
- د. محمد خميس، صناعة السياحة من المنظور الجغرافى، دار المعرفة الجامعية.
- محمد السيد محمد: الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفكر العربى، القاهرة، سنة ٨٨.
- منير محمد حجاب، سحر وهبى، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع سنة ١٩٩٦.
- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام، القاهرة، دار الفكر العربى.
- محمد البنا: اقتصاديات السياحة ووقت الفراغ، القاهرة، سنة ٩٨، ط١.
- محمد فريد عبد الله: السياحة عند العرب، تراث وحضارة، ط١، بيروت دار مكتبة الهلال سنة ٢٠٠٠ ج٢.
- المشوخى: السياحة كعامل للحفاظ على التراث الثقافى والطبيعى، القاهرة مجموعة أبحاث حلقة عمل السياحة والبيئة.

- سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الحابى الحديث سنة ٨٤
- صمويل بول: الإدارة الاستراتيجية لبرامج التنمية، ترجمة محمد برهوم، الأردن المنظمة العربية للعلوم الإدارية سنة ٨٥
- صبرى عبد السميع: اقتصاديات السياحة، مصر، كلية السياحة والفنادق سنة ١٩٨٨.
- www.see-jordan.com
- www.seejordan.org
- www.tourism.jo
- www. Ammannet.net
- www.jordaninvestment.com
- http://www.googal.com
- www.ayna.com

ثانيا: المراجع الأجنبية:

(A) Reports & Documents:

- Reports and cnferences of U.N., its organizations and programs on environment, environmental education and environmental communication.
-World watch Institute, reprts and documents, Washington.

(B) Peridoicals:

- Electronic Media.
- Environment.
- Environmental policy and Law.
- International Journal of Environmental studies.
- Journal Communication.
- Journal Environmental Education.
- Journalism Quarterly.
- Journal of Broadcasting and Electronic Media.
- Journal of Water Polution Control Federation.
- Population.
- Prospects.
- Public Opinion Quarterly.
- Science Education.

(C) Books:

- B.Berelson, content Analysis in communication Research, (N.Y.: Hafner Publiahing, 1979).
- Brown Jennifer (Editor), Environmental Threats: Perception, Analysis and Management, (C.R.C. Pr., 1988).
- Caldwell Lynton K., International Environmental Policy: Emergence and Dimensions, 2nd ed., Duke press Policy Studies, (Duke, 1990).
- Davis John (Editor), The Earth First Reader: Ten Years Of Radical Envioronmental Journalism, (Gibbs smith pulb., 1991).
- E. El-Hinnawi, Nuclear Energy and Enviroment, (Oxford: Pergamon Press, 1980).
- E. El-Hinnawi, The State of The Enviroment, (London: Butterworth, 1987).

- George Constock (Editor). Public communication and Behavior, (San Diego: California Academic Press, 1989).
- Harrison E. Bruce Co. Staff, Environmental Communication and Public Relations Handbook, (Gov insts, 1988).
- J. E. Holler, Population Growth and Social Change in The Middle East, (Washington, 1984).
- John Lea, Tourism and Development in the third world (N.Y Rout ledege chapman and Hall Inc 1988.
- Joyce Thomas W. (ed.), Environmental Issues: A TAPPi Press, Anthology Of Published Papers, 1990, (Other Than the Environmental Conference), (Bks-Demand: 1991).
- Michael Caduto, A Guide of Environmental Values Education, (Paris: UNESCO, 1985).
- M.K. Tolba, Development Without Destruction, (Dublin: Tycooly Press, 1982).
- Navrud Stele, Pricing The European Environment, Scandinavian University Press Publication Ser, (OUP, 1992).
- Parto Lou, Covering the Environmental Beat: An Overview for Radio & T.V. Journalists, 1st ed., (Media Inst., 1991).
- Paul Harrison, Land, Food and People, (Roma, FAO, 1984).
- Pearson Charles (ed.), Multinational Corporations, Environment & The Third world, Duke Press Policy Studies, (Duke, 1987).
- Robert Repetto (ed.), The Global Possible, (New Haven & London: Yale University Press, 1985).
- Roger D. Wimmer & Joseph R. Domonick, Mass Media Research: An Introduction 3rd ed., (California: Wadsworth Publishing Co., 1991).
- Pick Maritza, The Sierra Club Guide to Environmental Victories: A Grassroots primer for the Community Activist, (Sierra, 1993).
- Samuel L. Becker, Discovering Mass Communication, 1st ed., (Illinois: Scott, Foresman and Company, 1983).
- S. Hazarika, Bhopal: The Lesson of Tragedy, (London: Penguin, 1987).
- Ray Dixy L., Trashing The Planet. (Harp Co., 1992).
- Yale School of Forestry & Environmental Studies Staff., The Island Press Bibliography of Environmental Litrature, (Island Pr., 1992).

رابعًا: تطور الاهتمام بالتنمية المستدامة وظهورها كمفهوم ١٦٦
خامسًا: أبعاد التنمية المستدامة ١٦٩
سادسًا: كيفية تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة (الإجراءات) ١٧٣

الفصل التاسع

دراسة لتجارب الدول فى مجال التنمية والاستثمار السياحى

أولاً: المتطلبات المحفزة على الاستثمار والمشجعة على التنمية السياحية ١٨١
ثانيًا: العوامل المؤثرة فى الاستثمار والتنمية السياحية ١٨٢
ثالثًا: أهمية المناخ الاستثمارى ١٨٣
رابعًا: مقومات نجاح التنمية والاستثمار السياحى فى العالم ١٨٤
خامسًا: نماذج ١٨٦
(١) مصر ١٨٧
(٢) المغرب ١٩٨
(٣) سلطنة عمان ٢٠١
(٤) البحرين ٢٠٣
(٥) الأردن ٢٠٥
(٦) سوريا ٢١١
المراجع :
المراجع العربية ٢١٥
المراجع الأجنبية ٢٢٠

مطابع آمون
٤ الفيروز من ش إسماعيل أباظة
لاظوغلى - القاهرة
تليفون : ٧٩٤٤٥١٧ - ٧٩٤٤٣٥٦